الأمم المتحدة

A/62/190

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٥ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية: البُعد الإقليمي

تقرير الأمين العام**

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٥٩، في جملة أمور، إلى الأمين العام أن يلتمس من اللجان الإقليمية تقديم إسهاماتها بشأن الجوانب الإقليمية والأقاليمية المتعلقة بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٦١ أن تكون طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٧ هي الطرائق نفسها التي اتبعت في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥.

* A/62/150.

** أعدّت هذا التقرير اللجان الإقليمية الخمس – اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٩٣/٥٩ و ١٩١/٦١.

270807 200807 07-45015 (A)

ويعرض هذا التقرير، الذي أعدته اللجان الإقليمية الخمس، البُعد الإقليمي لمتابعة المؤتمر الدولي. ويعكس التقرير التقدم المحرز في المجالات ذات الصلة ومنها تعبئة الموارد المحلية والدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمساعدة التقنية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات المالية الخاصة لأغراض التنمية. كما يتضمن تحليلا للبُعد الإقليمي للمسائل ذات الصلة من أجل تحسين اتساق النظم النقدية والمالية ونظم التبادل التجاري الدولية دعما للتنمية.

ويشدد التقرير على الأهمية الحاسمة لاستمرار التعاون مع جميع أصحاب المصالح الرئيسيين، بما في ذلك ما يتم على الصعيد الإقليمي ومن خلال المناقشة المتواصلة للمسائل المتصلة بعملية المتابعة. وما برحت اللجان الإقليمية تضطلع بدور قيادي في تنظيم أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بالتعاون مع ذوي الصلة من أصحاب المصالح الإقليميين الآخرين. وقد نتج عن الأنشطة الإقليمية ارتفاع مستوى الوعي بأهداف توافق آراء مونتيري وبالحاجة إلى اعتماد السياسات واللوائح الكفيلة بتعزيز تمويل التنمية وتوثيق التعاون من أجل تلبية الغايات التي تنطوي عليها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

أولا – مقدمة

١ – يتيح الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين بشأن تمويل التنمية (توافق آراء مونتيري) فرصة لتقييم التقدم المحرز، والتعرف على العقبات والقيود، والوقوف على التحديات والفرص الجديدة والمسائل الناشئة التي تهم البلدان النامية.

٢ – وفي العقد الأخير، سجلت البلدان النامية، في المتوسط، تحسنا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع متوسط معدل النمو للبلدان المنخفضة الدخل من ٣ في المائة إلى ٤,٦ في المائة للفترتين ١٩٩٥-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٦ على التوالي. وسجّلت البلدان المتوسطة الدخل معدل نمو بلغ ٢,٩ في المائة و ٤,٦ في المائة لنفس الفترتين. أما عن أقل البلدان نموا، فقد شهدت زيادة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٤ في المائة إلى ٣,١ في المائة[(١)].

٣ – وأسهم ارتفاع معدلات النمو في خفض مستويات الفقر في العالم النامي، حيث انخفضت شريحة سكان البلدان النامية الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها لتصل إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. غير أن الأداء جاء متفاوتا من منطقة إلى أخرى. فمعظم البلدان الآسيوية، باستثناء غربي آسيا التي شهدت زيادة في معدلات الفقر بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥، وبلدان أمريكا اللاتينية في طريقها إلى تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول الموعد المتوخى في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى النقيض، لم تشهد معدلات الفقر في الدول الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى أي تغيير. أما في بلدان رابطة الدول المستقلة التي سجلّت ارتفاعا مرموقا أثناء المرحلة الانتقالية التي مرت بها للتحول نحو اقتصاد السوق في تسعينيات القرن الماضي، فقد بدأ ذلك المنحى يتخذ اتجاها معاكسا[(٢)].

٤ – وعملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦١، يقدم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٣)]، بما في ذلك توصيات محددة بخصوص إجراءات المتابعة. ويتّبع التقرير نفس الهيكل الذي يتّبعه توافق آراء مونتيري.

---

(١) البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي، الأهداف الإنمائية للألفية–المعونة والتجارة والحوكمة (واشنطن العاصمة)؛ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.07.I.115)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

(٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.I.15).

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.11.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

ثانيا – تعبئة الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية

٥ – تحسّنت سياسات الاقتصاد الكلي في مجملها بالبلدان النامية خلال العقدين الماضيين. وانخفض متوسط معدل التضخم للبلدان المنخفضة الدخل من ٨,٥ في المائة للفترة ١٩٩٥–٢٠٠١ إلى ٧,٠ في المائة للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٦. أما البلدان المتوسطة الدخل، فقد سجّلت انخفاضا أكبر (من ٦,٧ في المائة إلى ٤,٩ في المائة خلال الفترتين المذكورتين). وعلى الصعيد الإقليمي، سجلت منطقة غربي آسيا أكبر انخفاض في معدل التضخم[٤]. أما عن مناطق جنوب آسيا، وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، فقد سجلت انخفاضات أكثر اعتدالا (٧,٦ في المائة و ٦,٤ في المائة، و ٦,٢ في المائة و ٤,٨ في المائة، و ٥,٢ في المائة و ٤,٥ في المائة على التوالي خلال الفترتين أيضا)؛ فيما استقر معدل التضخم في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عند نسبة ٦ في المائة تقريبا. وبقيت معدلات التضخم لاقتصادات رابطة الدول المستقلة أعلى قليلا من المتوسطات العالمية[٥].

٦ – وتحسن أيضا الوضع المالي لمعظم الاقتصادات النامية. وانخفض العجز الحكومي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل من –٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين فترتي ١٩٩٥–٢٠٠١ و ٢٠٠٥–٢٠٠٦ إلى –١,٨ في المائة على التوالي، ونجحت البلدان المتوسطة الدخل بدورها في تخفيض الاختلال المالي على صعيدها من –٣,١ في المائة إلى –١,٥ في المائة خلال الفترة نفسها[٦].

٧ – ورغم تحسن أداء الاقتصاد الكلي، فقد أعاق انخفاض معدلات الادخار الوطنية وضحالة الأسواق المالية تعبئة الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية. وقد بقيت معدلات الادخار الوطنية منخفضة في فترة ما بعد مونتيري. وباستثناء بعض الدول في منطقة شرق آسيا، ما زالت معدلات الادخار أقل من ٢٥ في المائة. كما يصاحب ذلك معدلات استثمار دون المستوى الذي يتطلبه الحفاظ مع مرور الزمن على معدلات نمو كفيلة بالحد من الفقر (انظر الشكل ١).

---

(٤) يفسر ذلك بشكل شبه كامل سلوك مستويات الأسعار في دول مجلس التعاون لدول الخليج .

(٥) تشمل مصادر البيانات مؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي والمدخلات التي ساهمت بها اللجان الإقليمية في هذا التقرير.

(٦) البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي (٢٠٠٦)، الأهداف الإنمائية للألفية، تعزيز المعونة والتجارة والحوكمة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٦)؛ مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٧ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

الشكل ١

إجمالي المدخرات والاستثمارات المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة

٢٠٠٢-٢٠٠٥ (متوسطات)

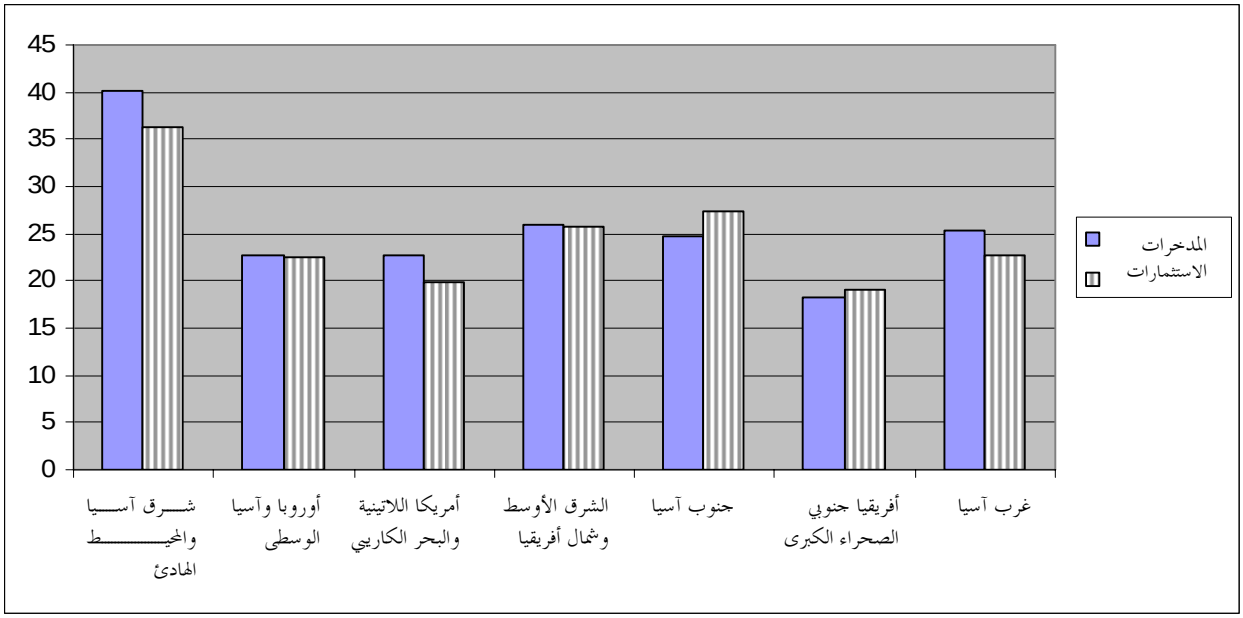

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٧).

٨ - وتقوم الأنظمة المالية في البلدان النامية بشكل أساسي على المصارف وتتسم بتوجه قصير الأجل وبنقص الكفاءة. ومستويات الإقراض منخفضة كما يتضح من نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بقيت دون الـ ٠,٥ لمعظم المناطق باستثناء شرق آسيا (١,٣). وبدوره، يرتبط انخفاض مستويات الإقراض ارتباطا جزئيا بتكاليف الوساطة، التي تبلغ في البلدان النامية (باستثناء شرق آسيا) في المتوسط ضعف مستواها في البلدان المتقدمة.

٩ - ويمثل تطور القطاع المالي أحد العناصر الرئيسية التي يتطلبها تحسين تعبئة الموارد المحلية، كما أن الهياكل الأساسية المادية متطلب رئيسي لاستغلال تلك الموارد. فوجود قاعدة صلبة من البنى الأساسية يشكل عنصرا تستلزمه أي استراتيجية تصمّم لإيجاد بيئة الأعمال الكفيلة بتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية.

١٠ - وتشير البيانات المتوفرة عن البلدان المتوسطة الدخل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى توفّر أساسيات خدمات الهياكل الأساسية للغالبية العظمى من الأسر المعيشية بالمناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك الكهرباء (٨٤ في المائة و ٨١ في المائة) والمياه (٨٤ في المائة و ٨٩ في المائة للشريحة العليا) والمرافق الصحية (٧٠ في المائة و ٨١ في المائة)[٦].

١١ - وعلى النقيض، ورغم الإنجازات التي تحققت على صعيد المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية (كمعدلات إتمام التعليم الابتدائي أو التطعيم ضد مرض الحصبة على سبيل المثال)، فإن نطاق توفير الهياكل الأساسية للأسر المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل أضيق بكثير. وبينما توفّر الكهرباء لـ ٦٥ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية بالبلدان المنخفضة الدخل، تنخفض تلك النسبة إلى ١٧ في المائة في المناطق الريفية. وثمة فوارق مماثلة في توفير المياه (٨٣ في المائة في المناطق الحضرية و ٥٥ في المائة في المناطق الريفية) والمرافق الصحية (٥٨ في المائة في المناطق الحضرية و ٢٨ في المائة في المناطق الريفية).

١٢ - وقد أدّت مبادرات التخفيف من عبء الديون، إلى جانب تحسّن الإدارة المالية وزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام، إلى تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة ما يُنفق على جهود الحد من الفقر (٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩ وما يربو على ٩ في المائة في عام ٢٠٠٥) تحت إشراف برامج الحد من الفقر. وفي عام ٢٠٠٦، ارتفعت نفقات الحد من الفقر بما يقارب نصف في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل أكثر تحديدا، تشمل هذه النفقات ما يُنفق في القطاع الاجتماعي، وقطاع البنى الأساسية، والقطاع الزراعي.

١٣ - ويذكر استعراض عام ٢٠٠٥ لتنفيذ ورقات استراتيجيات الحد من الفقر أن النهج المتّبع قد ركّز بشكل رئيسي على الحد من الفقر وعلى ضرورة التصدي للعقبات التي تختلف من بلد إلى آخر. واتضح أن هناك خمسة مواضيع أساسية يتطلبها تحسين فعالية استراتيجية الحد من الفقر. وهذه المواضيع هي: تعزيز توجّه استراتيجية الحد من الفقر نحو الأجل المتوسط، واستخدام استراتيجية الحد من الفقر كإطار للمساءلة، وتعميق الصلات بين استراتيجيات الحد من الفقر ووزارات المالية وعمليات إعداد الميزانيات، والحفاظ على قدر يعتدّ به من المشاركة وتكييف النَهج المتّبع وفق احتياجات الدول المتأثرة بالصراعات وذات الأوضاع الهشة[٧].

(٧) مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين-حالة التنفيذ، من إعداد موظفي المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦).

ثالثا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى[٨]

١٤ – أكد توافق مونتيري على ضرورة استكمال الجهود الوطنية بتدفقات من رؤوس الأموال الخاصة لآجال طويلة، وهي التدفقات التي أصبحت أهم مصدر دولي لتمويل اقتصاديات التنمية. وأكد التوافق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الفائدة الرئيسية من حيث المساهمة في تمويل التنمية في الأجل الطويل بطريقة أكثر تنظيما من الاستثمارات في حوافظ الأسهم. وبالإضافة إلى ذلك، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لنقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية وتنظيم المشروعات، والحد من الفقر.

١٥ – وفي ضوء هذه النتيجة يقول توافق مونتيري بأن على البلدان أن تزيد من جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وكجزء من هذه الجهود، ينبغي لهذه البلدان أن تركز على خلق مناخ مناسب للاقتصاد العام وإطار تنظيمي ملائم يسمح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بأن تعمل بكفاءة. كما ينبغي أن تُستكمل تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل بأنماط أخرى من التدفقات مثل التحويلات والمعونة الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن على المنظمات الدولية أن تقدم دعمها من خلال تقديم ائتمانات التصدير، وضمانات المخاطرة، والمشاركة في التمويل، وزيادة موارد المعونة، ورأس المال المخاطر، وكذلك تقديم المعلومات عن فرص الاستثمار.

١٦ – وبالنسبة لجميع المناطق النامية، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، يشكل صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة أهم مصدر للتمويل الخارجي، حيث يستأثر بنسبة ٨٠ في المائة من مجموع التدفقات المالية الصافية. وقد زادت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الصافية زيادة كبيرة في التسعينات. فمن ٣٨ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢١٢ بليون دولار عام ١٩٩٩، وقفزت مرة أخرى بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ (٢١٩ بليون دولار و ٥٦٢ بليون دولار على التوالي). وسجلت بلدان الدخل المتوسط الأدنى والأعلى أكبر زيادات في السنتين الماضيتين.

١٧ – وفي داخل هذه الفئة، كان أهم مساهم هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تدفقات الديون بدرجة أقل. وفي الاقتصادات النامية ككل، زاد تدفق الاستثمار الأجنبي

(٨) يستخدم هذا الفرع بيانات من مؤشرات رسمية ومن مؤشرات التنمية بالبنك الدولي.

المباشر من ١٨ في المائة إلى ٤٤ في المائة من إجمالي التدفقات المالية بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٦، حيث يتوقع تغيير عميق يصل بها في عام ٢٠٠٦ إلى ٣١٦ بليون دولار.

١٨ - ومن منظور إقليمي، تعد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة آسيا الوسطى أهم المناطق التي تلقت استثمارات أجنبية مباشرة، حيث استأثرت بنسبة ٨٥ في المائة من مجموع هذه الاستثمارات (الشكل ٢). وتلقت منطقة جنوب آسيا ٤ في المائة من مجموع الاستثمارات، بينما تلقت أفريقيا أكثر من ١٠ في المائة من المجموع. ومن جانبها تلقت منطقة غربي آسيا ٣ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى البلدان النامية. وينعكس التوزيع الإقليمي على التوزيع على أساس مستوى الدخل، الذي يتبين منه أن بلدان الدخل المتوسط تلقت ٩٢ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٥٣ في المائة و ٣٩ في المائة لبلدان الدخل المتوسط الأعلى والأدنى على التوالي).

الشكل ٢

توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية حسب المنطقة (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

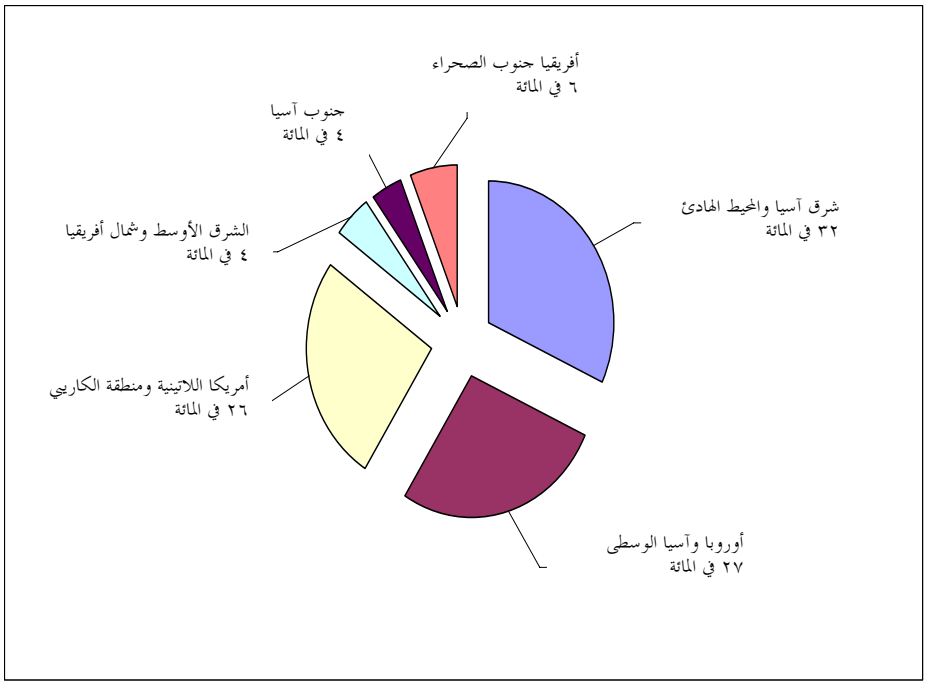

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٧.

١٩ - وفي داخل المناطق، لم تحصل جميع البلدان على استثمارات أجنبية مباشرة بالتساوي. فطبقا لحسابات مؤشر هيرفنداهل-هيرشمان لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استأثرت شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا بأكبر قدر من تدفقات هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٠,٨ في المائة و ٠,٧ في المائة على التوالي) وفي عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجنوب آسيا، استأثرت الهند بنسبة ٦٦ في المائة من الاستثمارات الأجنبية للمنطقة، بينما في حالة شرق آسيا، حصلت الصين على نصيب الأسد (٨٢ في المائة من المجموع). فيما انخفض المستوى إلى أدنى تركيزه في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٠,٣ في المائة)، بينما كان مؤشر التركيز بالنسبة لغربي آسيا فوق المتوسط (انظر الشكل ٣)[٩].

الشكل ٣

مؤشر هيرفنداهل-هيرشمان للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المناطق النامية ٢٠٠٢-٢٠٠٦

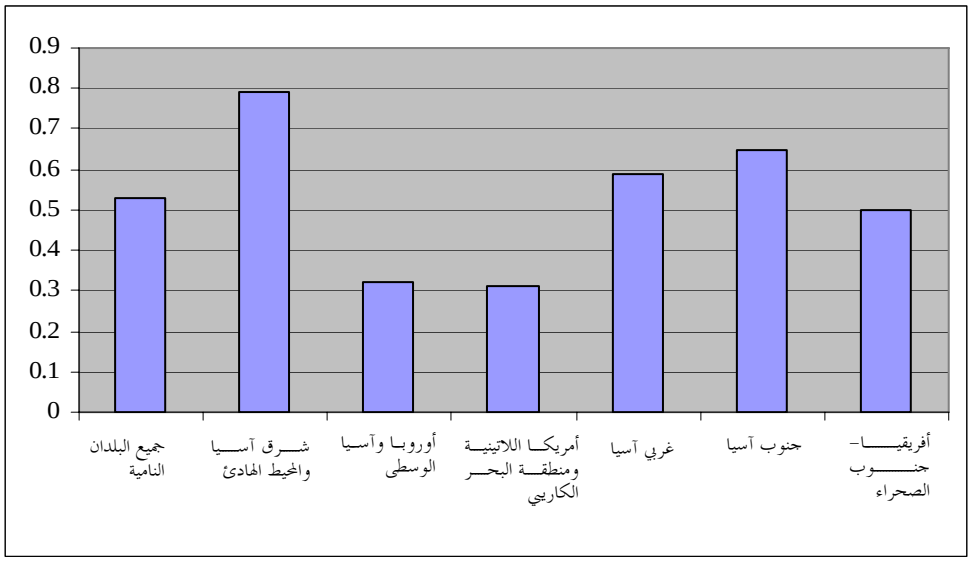

المصدر: على أساس مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، والمدخلات المقدمة من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة (٢٠٠٧).

(٩) مؤشر هيرفنداهل-هيرشمان، هو مقياس للتركيز يتدرج من صفر إلى ١.

٢٠ - وأظهرت تدفقات الديون زيادة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، حيث ارتفعت بشكل عام إلى ١٥٢ بليون دولار عام ٢٠٠٦، مما يمثل تناقضا صارخا مع الانخفاض الحاد الذي سجلته هذه الديون بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠.

٢١ - ويبيّن التوزيع الإقليمي أن تفسير الجانب الأكبر من هذه الزيادة (٧٥ في المائة) يتعلق بأوروبا وآسيا الوسطى، وعلى الأخص الاتحاد الروسي وتركيا. أما باقي المناطق فقد أظهرت انخفاضا كما هو الحال مع أمريكا اللاتينية، وبدرجة أقل في شرق آسيا والمحيط الهادئ وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو أنها أظهرت ارتفاعا معتدلا كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

٢٢ - كما شهدت تدفقات أسهم الحوافظ المالية ارتفاعا شديدا بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، حيث زادت من ٥ بلايين دولار إلى ٩٤ بليون دولار. ويعكس ذلك بصفة أساسية أداء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي استأثرت بنصف تدفقات حوافظ الأسهم. وهناك نمط مماثل لتدفقات أسهم الحوافظ المالية في باقي المناطق، ولو بدرجة أقل بكثير.

٢٣ - ويرجع جانب من الزيادة في تدفقات الأسهم إلى الإحساس بتوقعات النمو وانخفاض مستوى المخاطر بالنسبة لأغلب الاقتصادات. فمؤشر سندات الأسواق الناشئة يظهر اتجاها واضحا نحو انخفاض في هوامش أسعار الفائدة، الأمر الذي يعكس مخاطر أقل وارتفاعا أكبر في أسعار الأسهم في أغلب المناطق النامية، باستثناء الشرق الأوسط. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، انخفض مؤشر نقاط الأساس الناشئة من ٢٥٢ إلى ٢٣٩ بالنسبة لأفريقيا، ومن ٢١١ إلى ١١٨ بالنسبة لآسيا، ومن ١٤٣ إلى ١٢٨ بالنسبة لأوروبا، ومن ٢٦١ إلى ١٦٨ نقطة أساسية بالنسبة لأمريكا اللاتينية.

٢٤ - وصاحب الارتفاع في التدفقات نحو الداخل، توسع في التدفقات إلى الخارج متمثلا في جزء منه في إعادة توطين الأرباح وفي خدمة الديون. فقد زاد تحويل الأرباح إلى الخارج زيادة كبيرة في السنوات الأربع الماضية، حيث ارتفع بشكل عام من ١٧٦ بليون دولار عام ٢٠٠٦، ليمثل بذلك ٤٣ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات حوافظ الأسهم. وسجلت أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشرق آسيا والمحيط الهادئ أعلى مستوى من التدفقات إلى الخارج، لتمثل بذلك نسبة ٣٣ في المائة و ٢٥ في المائة و ٢٢ في المائة على التوالي من هذه التدفقات.

٢٥ - كما أصبحت تحويلات العاملين بالخارج مصدرا متزايد الأهمية في عملية التمويل، جنبا إلى جنب مع الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي تحويلات خاصة دون مقابل تجسد تواصل

العلاقات الأسرية. كما أنها تبرز مدى تكامل أسواق العمل (الرسمية وغير الرسمية) عبر الحدود الوطنية.

٢٦ - وقد شكلت التحويلات في عام ٢٠٠٥ في المتوسط ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و ٤ في المائة من ناتج أقل البلدان نموا. وفي حالة بلدان الدخل المتوسط، شكلت تدفقات التحويلات من جانب واحد ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للشريحة الدنيا من هذه الدخول و ٢ في المائة للشريحة العليا في نفس السنة (الجدول ١). وتخفي هذه المتوسطات أوجه تفاوت ملموسة من بلد إلى آخر. فقد سجلت بلدان الدخل المتوسط الأدنى أعلى مستوى من تدفقات التحويلات، حيث تراوح هذا المستوى بين ٣١ في المائة و ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥.

٢٧ - وتمثل التحويلات عنصرا مهماً في الدخل المحلي. والتحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان هو كيفية توجيه التحويلات بحيث تصبح أداة مهمة في تمويل الأنشطة الإنتاجية. ورغم ذلك، فإن التحويلات المستخدمة في أغراض استهلاكية، كثيرا ما يكون لها تأثير كبير في التصدي للفقر على المدى القصير. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال في غربي آسيا، تشكل التحويلات وسيلة مهمة لإعادة توزيع فوائض رأس المال من البلدان المصدرة للنفط إلى الاقتصادات المنخفضة الدخل والكثيفة العمالة. وقد بلغت تحويلات العاملين داخل منطقة غربي آسيا ٩,٩ بليون دولار عام ٢٠٠٤.

الجدول ١

تحويلات العاملين وتعويضات المستخدمين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حسب مستويات الدخل (١٩٩٥-٢٠٠٥)

	١٩٩٥-٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
العالم	٠,٤٨	٠,٥٨	٠,٥٩	٠,٦٢
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٢,٨٤	٤,٠٨	٤,٢٩	٤,٤٢
الدخول المرتفعة	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢١
أقل البلدان نموا: تصنيف الأمم المتحدة	٤,٥٢	٥,٦٤	٥,٥٩	٥,٤٠
الدخول المنخفضة والمتوسطة	١,٥٨	٢,٠٦	١,٩٩	١,٩٧
الدخول المنخفضة	٣,٠٦	٣,٩٩	٣,٦٨	٣,٦١
الدخول المتوسطة الأدنى	١,٦٢	٢,١٦	٢,١٢	٢,٠٤
الدخول المتوسطة الأعلى	١,٠٠	١,١٧	١,١٨	١,٢٩

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية (٢٠٠٧).

رابعا – التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٢٨ – ينظر توافق مونتيري وإعلان الألفية[١٠] إلى التجارة باعتبارها خادمة للنمو ومحركا للتنمية. ومع ذلك، فما زالت الاقتصادات النامية تشكل نصيبا صغيرا في التجارة العالمية، رغم الزيادة الملموسة خلال الـ ٢٥ عاما الماضية. فقد استأثرت البلدان ذات الدخل المرتفع، وبشكل أساسي في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، بنسبة ٧٥ في المائة في المتوسط من الصادرات العالمية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. وقد وقف نصيب البلدان ذات الدخل المتوسط عند نسبة ٢٣ في المائة. أما صادرات البلدان الأقل نموا وبلدان الدخل المنخفض، فتقل عن ٢ في المائة من مجموع الصادرات العالمية (انظر الجدول ٢). وحتى يتسنى الحد من الفقر وتحسين رفاه سكان البلدان النامية، لا بد لهذه البلدان من أن تزيد مشاركتها في التجارة العالمية.

٢٩ – ورغم أن كمية الصادرات المصنعة من البلدان النامية تزداد بسرعة، فإن المحتوى التكنولوجي لصادرات العديد من هذه البلدان ما زال منخفضا. واعتبارا من عام ٢٠٠٣، أصبحت الصادرات من السلع الأساسية والمصنوعات الكثيفة الاستخدام للعمالة والمعتمدة على الموارد المحلية تمثل ٤١,٦ في المائة من صادرات البلدان النامية. أما المصنوعات التي تحتاج إلى مهارات عالية وإلى كثافة تكنولوجية مرتفعة، فتمثل ٣٤,٢ من المجموع، وإن كانت تتركز أساسا في اقتصادات شرق آسيا، فيما عدا اقتصادات عدد محدود من بلدان أمريكا اللاتينية[١١]. ورغم أن صادرات المصنوعات هذه تزيد بسرعة بشكل عام، فإنها لا تساهم بالقدر الكافي في القيمة المضافة لمصنوعات البلدان المصدرة.

---

(١٠) قرار الجمعية العامة، ٥٥/٢.

(١١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.IID.13).

الجدول ٢

الصادرات من السلع والخدمات كنسبة مئوية من مجموع الصادرات العالمية، حسب فئات الدخل ١٩٨٠-٢٠٠٥

	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الدول الفقيرة المثقلة بالديون	٠,٧٦	٠,٤٦	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٩
الدخول المرتفعة	٨٠,٨٥	٨٠,٤١	٧٤,٨٨	٧٦,٠٩	٧٥,٠٢٩	٧٤,٠٠٤	٧٢,١١
أقل البلدان نموا: تصنيف الأمم المتحدة	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٦٠	٠,٥٨	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٧٠
الدخول المنخفضة	٢,٢٥	١,٨١	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٣٤	–	–
الدخول المتوسطة الدنيا	٧,٦٩	٨,٧٨	١,١٩	١١,٣٨	١١,٩٨	١٢,٩٠	١٤,١٣
الدخول المتوسطة العليا	٩,٢٦	٨,٨٩	١٠,٨٠	١٠,٤٠	١٠,٥٧	١٠,٩٧	١١,٦٩

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٧).

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ففي حالة الكثير من البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تندرج ضمن فئة بلدان الدخل المنخفض والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن نمط التجارة يتميز بقاعدة تصدير ضيقة (بما يعكس التنوع المحدود) والمحتوى التكنولوجي المنخفض. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، فإن أهم منتجات التصدير هي المحروقات (٣٦ في المائة من المجموع) يليها الملبوسات (١٩ في المائة) ثم المنتجات الزراعية (١٧ في المائة).

٣١ - ونتيجة لذلك، يظل أداء هذه الاقتصادات معرضا للخطر بفعل الهزات الخارجية مثل التغيرات في الشروط التجارية أو الظواهر الطبيعية. ويساهم ذلك في تذبذب الدخل بتلك البلدان. فإن واكبته زيادة كبيرة في الواردات، فإنه يؤدي إلى اختلالات الموازين الخارجية ويفرض عقبات ملموسة أمام إدارة السياسات المالية والنقدية. ومن ناحية أخرى، فإن التحسينات التي طرأت مؤخرا على أسعار المنتجات الأولية، وقد نشأت أساسا من الزيادة السريعة في الطلب بالصين، رتبت ضغوطا تصاعدية على أسعار الصرف. وهذه التغيرات في الشروط التجارية أرغمت بعض البلدان النامية على التعامل مع ظاهرة ''الداء الهولندي'' في ظل الضعف الذي أصاب فرص تصدير منتجاتها غير المعتمدة على مواردها.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الدول النامية تواجه قيودا قاسية أمام دخولها إلى الأسواق. ففي عام ٢٠٠٥، واجهت البلدان النامية زيادات في التعريفات الجمركية من البلدان المتقدمة (٢ في المائة) التي فرضتها البلدان المتقدمة بأكثر مما فرضته البلدان النامية (١ في المائة). وبالنسبة للمصنوعات الكثيفة العمالة، فإن صادرات البلدان النامية إلى البلدان

المتقدمة تواجه رسوما جمركية بنسبة ٩ في المائة في المتوسط، بينما تواجه البلدان المتقدمة رسوما أقل، حيث تبلغ نسبتها ٤ في المائة. كما زاد اللجوء إلى الحواجز غير الجمركية. وكمثال، ففيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، زاد استخدام التدابير التقنية من ٣٢ في المائة إلى ٥٩ في المائة[١٢].

٣٣ - وحتى الآن، فإن أغلب المنتجات التي تمثل نسبة تربو على ٦٠ في المائة من المجموع تُصدر إلى الولايات المتحدة وأوروبا بموجب ترتيبات تجارية تفضيلية. ومع ذلك، فترتيبات التجارة التفضيلية القائمة لا تمنح واردات جميع أقل البلدان نموا فرصة للدخول إلى الأسواق دون رسوم جمركية. وفي حالة الولايات المتحدة، تخضع نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من جميع واردات أقل البلدان نموا لنوع ما من الرسوم. أما في حالة الشركاء التجاريين الأقل أهمية من العالم المتقدم، مثل اليابان (٤ في المائة من المجموع)، فإن النسبة المئوية للواردات التي تخضع للرسوم الجمركية تصبح أكثر ارتفاعا (٤٥ في المائة تقريبا).

٣٤ - وفي حالة أسواق الولايات المتحدة بالذات، لم يدخل في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٦، من صادرات أقل البلدان الأقل نموا كافة، في إطار برنامج خاص، سوى ٣٧ في المائة. وفي حالة البلدان المرتفعة الدخل، دخلت نسبة ٢١ في المائة من جميع الصادرات بموجب الترتيبات التي يوفرها برنامج خاص (الجدول ٣). ويعكس ذلك إلى درجة كبيرة ترتيبات التجارة الحرة التي ترتبط بها الولايات المتحدة مع أكبر شريك تجاري لها، وهو كندا.

الجدول ٣

النسبة المئوية للواردات بحسب فئات الدخل، التي دخلت الولايات المتحدة في ظل برامج خاصة

	١٩٩٧-٢٠٠٦	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
العالم	٢١,٦	٢١,٥	٢٠,٩	٢١	٢٠,٨
أقل البلدان نموا	٣٧	٥٢	٥٣	٥٩,٤	٥٦,٧
البلدان ذات الدخل المرتفع	٢٠,٦	١٩,٧	١٩	١٩,٣	١٩,٩
البلدان ذات الدخل المنخفض	٢٠,٣	٢٣,٩	٣٧,٦	٣٨,١	٣٠,١
البلدان ذات الدخل الأدنى	٩,٢٦	١٠,٧	١٠,١	١٠,٣٨	١٠,١
البلدان ذات الدخل المتوسط	٤١,٨	٤٢,٦	٤٠,٤	٣٨,٢	٣٨,٣

المصدر: استنادا إلى بيانات لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية.

(١٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.IID.6).

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد تبين أن الالتزامات بتحرير التجارة في الخدمات بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات ذات نطاق محدود. ثم أن البلدان المتقدمة الكبيرة احتفظت بمجالات محمية في تجارة الخدمات، مثل المواد السمعية البصرية، والنقل البحري، والخدمات المهنية، والتجارة العابرة للحدود في الخدمات المالية، وكلها مجالات يمكن أن يكون لها فائدة ملموسة بالنسبة للبلدان النامية[١٣].

٣٦ - وعلى البلدان النامية أن تسعى بشكل عام، في مفاوضاتها المتعلقة بالتجارة في الخدمات، إلى حماية الكيان الوطني لتصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية، التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتجارة الدولية. ومن بين ما يشمله ذلك إتاحة سبل الحصول على الخدمة العامة من مياه الشرب، وعلى شبكة للصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغير ذلك من الهياكل الأساسية المادية العامة. ومن الممكن تحقيق ذلك في حالة السماح للقطاع الخاص بتقديم هذه الخدمات. والحقيقة أنه في سياق الاتفاقات التجارية، يمكن للدولة أن تحدد الشروط التي يرغب فيها القطاع العام أن يشارك في الأنشطة الإنتاجية كمورّد، أو كمنظم، أو بالصفتين معا. وهذا ما يُشار إليه في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، حيث لا يُشار إلى أدوار محددة للدول، بل اكتُفي بشروط معينة تفضي إلى تعزيز التجارة وتتسم بأنها غير تمييزية.

٣٧ - وتشكل الحاجة إلى تنويع الصادرات سببا جذريا أساسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ترسي قاعدة للنهوض بالنمو الاقتصادي. وفي نفس الوقت، فإن تنويع الصادرات وتحرير التجارة يتطلبان تمويلا وفترات انتقالية مناسبة لإدخال التعديلات اللازمة وإعادة الهيكلة. وفي حالة الاقتصادات الأكثر ضعفا، يمكن إنجاز تنويع الصادرات من خلال الأخذ بأحكام للمعاملة الخاصة والتفضيلية قابلة للتطبيق على القطاعات التي تربطها صلات قوية بباقي فروع الاقتصاد، وبالذات القطاعات الدينامية، ومنها قطاعات بعينها تعتمد على الموارد الطبيعية، والعديد من جوانب أنشطة التصنيع والقطاعات الخدمية. وسوف يتيح ذلك بأن تقوم المعاملة الخاصة والتفضيلية على إمكانيات الإنتاج وعلى الميزة النسبية لاقتصادات البلدان النامية.

٣٨ - والبلدان المتقدمة مطالبة بالمساعدة في الجهود المبذولة للتوسع في التجارة، بأن تتخذ الخطوات اللازمة لكي تستفيد أقل البلدان نموا، مع دعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في

(١٣) منظمة التجارة العالمية، تحرير تجارة الخدمات في الجيل الجديد من اتفاقات التجارة التفضيلية: ما المسافة التي قطعت بعد الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات؟ ورقة عمل من إعداد الموظفين رقم ERSD-2006-07 (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

أفريقيا، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، والاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن الممكن أن تستكمل هذه الجهود بالمساعدات المتعددة الأطراف من أجل العمل على استقرار إيرادات صادرات البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على صادراتها من السلع الأساسية. كما أن على الاقتصادات الأقل تقدما والاقتصادات النامية أن تزيد وأن تعزز من مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. والمثال المطروح في هذا السياق هو أن أربعة بلدان فقط من اتحاد الدول المستقلة الأوروبية أعضاء حاليا في منظمة التجارة العالمية.

٣٩ - وقد شهد الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (هونغ كونغ، الصين، ٢٠٠٥) تقدما في عدد من المجالات الهامة، مثل الدعم المحلي، وإعانات ودعم الصادرات والمفاوضات الإطارية بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق[١٤].

٤٠ - وفي مجال المنتجات الزراعية، كان من بين ما قررته الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات. ففي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، كان الدعم يمثل أكثر من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٧ في المائة من الإنفاق الحكومي في البلدان المتقدمة. أما في حالة البلدان النامية، فقد كان الدعم يمثل ٠,٥ في المائة و ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على التوالي في نفس الفترة.

٤١ - وأوصت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بأن توسع البلدان من فرص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ولهذا الغرض، اختاروا ''الصيغة السويسرية'' التي تقضي معاملات تسمح بتخفيض الحواجز التجارية من جميع أنواعها مع مراعاة احتياجات البلدان النامية، بما في ذلك خفض مستوى التزامات المعاملة بالمثل.

٤٢ - كما أكدت الدول الأعضاء التزامها ببرنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، وحثت الدول على اتخاذ تدابير لتيسير إدماج هذه الاقتصادات في نظام التجارة العالمي. وطلبت الدول الأعضاء إلى لجنة المفاوضات التجارية أن ترصد سير المفاوضات في الهيئات المختلفة الأجهزة حتى يمكن إحراز التقدم في القضايا ذات الصلة بالتجارة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٤٣ - كما لاحظ مؤتمر هونغ كونغ أن المسائل التي تهم أقل البلدان نموا تعالج بالفعل في مختلف مجالات التفاوض. وذكر المؤتمر أن الأعضاء ''القادرين'' وافقوا على منح فرص لدخول جميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون رسوم ودون حصص

(١٤) منظمة التجارة العالمية، برنامج عمل الدوحة (WT/MIN(05/DEC/2005).

بحلول عام ٢٠٠٨. كما أن الأعضاء الذين يواجهون صعوبات، سيُمنحون فرصا لدخول الأسواق دون رسوم ودون حصص، بنسبة ٩٧ في المائة على الأقل للمنتجات الناشئة في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر أنه بإمكان أقل البلدان نموا أن تمتثل للالتزامات المتعددة الأطراف بالدرجة التي تتفق مع تنميتها الفردية، واحتياجاتها المالية أو التجارية، وقدراتها الإدارية والمؤسسية.

٤٤ - وحتى يمكن مساعدة البلدان على بناء قدراتها في جانب العرض من أجل تحسين اندماجها في الأسواق العالمية ومن أجل تقليل تكاليف التكيّف في المرحلة الانتقالية نحو الاقتصاد المفتوح، أكد أعضاء منظمة التجارة العالمية على ضرورة المعونة من أجل التجارة. وفي إطار هذه المبادرة، شكّلت منظمة التجارة العالمية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ فرقة عمل لتفعيل ''المعونة من أجل التجارة''. وشملت اثنتان من أهم التوصيات الصادرة عن فرقة العمل هذه، تحليل سلسلة القيمة لتحديد الاحتياجات التجارية، وإنشاء آليات لدعم وتعميق التعاون فيما بين البلدان النامية.

٤٥ - كما استحدثت البلدان الأعضاء الإطار المتكامل من أجل المساعدات التقنية المتعلقة بالتجارة، المقدمة لأقل البلدان نموا، في المؤتمر الوزاري الذي عُقد في سنغافورة عام ١٩٩٦، كجزء من خطة العمل التي وضعتها منظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نموا، وهو الإطار الذي يسعى إلى تعميق التكامل الدولي مع ربطه بالحد من الفقر.

٤٦ - وبعد فترة من الركود في المفاوضات التجارية، استأنفت البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هذه المفاوضات بصورة كاملة في بداية عام ٢٠٠٧. أما الأهداف المتوخاة، فتتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء حول تطبيق الطرائق الكاملة في الزراعة ودخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتحقيق مستوى مماثل من التقدم في جميع مجالات التفاوض الأخرى في أعقاب الإعلانات الصادرة عن مؤتمر الدوحة والمؤتمرين الوزاريين التاليين. وتشمل أغلب الموضوعات الحساسة: إلغاء الدعم، وفتح الأسواق الزراعية، وتحسين العروض المقدمة بشأن المنتجات الصناعية. ولا بد من حل الصعوبات الحالية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية حتى يمكن للبلدان النامية أن تجني جميع الفوائد من تحرير التجارة المتعدد الأطراف.

٤٧ - وفيما تسعى البلدان النامية إلى الاندماج الكامل في المنظمات المتعددة الأطراف، فإن عليها أن تعمّق مبادراتها للتكامل الإقليمي. وهناك مبادرات، مثل الجماعة الكاريبية، تتجه الآن نحو اقتصاد سوق واحدة وأخرى تتجه نحو اتحاد نقدي، كما في حالة دول غربي آسيا

الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج، بينما حقق غيرها (التكامل التجاري الإقليمي في المنطقة الأوروبية) نجاحا جزئيا فحسب.

خامسا – زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

٤٨ – يوفر توافق آراء مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية أمثلة جيدة عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز التزامه وسياساته من تعزيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبينما تحدد الغايات الإنمائية للألفية أهدافا وجداول زمنية معينة لمكافحة الفقر والجوع، فإن توافق آراء مونتيري يحدد أهدافا جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتبنى توافق آراء مونتيري الفكرة القائلة بأن التمويل من أجل التنمية يقتضي نهجا شاملا ومترابطا. ويشدد كذلك على ضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة بصورة كاملة من أجل تحسين اتساق التواؤم والتنسيق بين سياسات البلدان المانحة، إلى جانب تحسين تنسيق تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والسياسات المحلية للبلدان المتلقية.

٤٩ – ولقد ازدادت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٥، إذ ارتفعت من ٢٧ بليون دولار إلى ٧٣ بليون دولار، في المتوسط. وفي عام ٢٠٠٥، وصل مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها لجنة المساعدة الإنمائية إلى ما مجموعه ١٠٧ من بلايين الدولارات غير أنها انخفضت، وفقا للتقديرات الأولية، إلى ١٠٤ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠٦. ووصل متوسط تدفقات المساعدة المالية الرسمية إلى ٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٥. ورغم أن هذه النسبة تقل بمقدار ٠,٧ في المائة عن الهدف المنشود، فإنها تعد أعلى نسبة منذ عام ١٩٩٧ وهي مماثلة للمستوى الذي تم تحقيقه في عام ١٩٩٢. وتشير التوقعات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أن التدفقات ستتراجع تدريجيا في عام ٢٠٠٧ وأنها لن تزيد بحلول عام ٢٠١٠ عن ٠,٣٦ في المائة[١٥].

٥٠ – والفوارق واسعة بين البلدان عموما. وتتجاوز بعض مدفوعات البلدان للمساعدة الإنمائية الرسمية ٠,٨٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، بينما تمنح بلدان أخرى أقل من ٠,٢٥ في المائة ويشير التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية حسب كل جهة مانحة على حدة إلى أنه في فترة السنتين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ وجه ١٦ بلدا من بين ٢٢ بلدا مانحا أغلبية إجمالي مدفوعاتها المخصصة للمعونة إلى بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ووزع بلدان مانحان هما نيوزيلندا وأستراليا معوناتهما أساسا على بلدان أخرى في آسيا وأوقيانوسيا.

(١٥) انظر www.oecd.org.

وركّزت النمسا والولايات المتحدة مجمل معوناتهما على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا سيما العراق[١٦]. وركّزت اليونان جهودها على أوروبا، واقتصرت جهود إسبانيا على أمريكا اللاتينية.

٥١ - وتبين الأدلة المتوفرة انخفاضا في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها جهات مانحة تابعة للجنة المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي من ٠,٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وخفّض أكثر من نصف البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مدفوعاتها من المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي فيما يتعلق بعام ٢٠٠٥. ولم يتغير مستوى التوزيع ضمن التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

٥٢ - وفيما يتعلق بالجهات المتلقية، ركزت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أساسا على شرائح فئة الدخل الأدنى. ولقد تمكنت أقل البلدان نموا وبلدان الدخل المنخفض من المحافظة، في المتوسط، على إجمالي حصص المساعدة الإنمائية الرسمية فوق نسبة ٣٠ في المائة و ١٧ في المائة، على التوالي، منذ سنوات الثمانينات (انظر الجدول ٤)[١٧]. وتمكنت بلدان الدخل المتوسط كذلك من المحافظة على حصة تساوي ٤٩ في المائة تقريبا، في المتوسط، بالنسبة لنفس الفترة. وضمن هذه الفئة، ارتفعت حصة بلدان الدخل المتوسط الأدنى من ٣٩ في المائة إلى ٤٤ في المائة من المجموع في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٥[١٨]. وعلى النقيض من ذلك، تقلصت حصص بلدان الدخل المتوسط الأعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية (٩ في المائة و ٣,٦ في المائة من المجموع، على التوالي، لنفس الفترة).

٥٣ - وتسعى الاقتراحات المطروحة مؤخرا بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تعزيز دور بلدان الدخل المتوسط من خلال إدراجها كجهات مانحة محتملة. وينبع هذا جزئيا من كون

---

(١٦) تلقى العراق في عام ٢٠٠٥ مبلغ ٢١,٤ بليون دولار أو ٣٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المسجلة (أي المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة) لتلك السنة.

(١٧) تصنف البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٢٥٦ ٣ دولار و ٠٦٥ ١٠ دولار في عام ٢٠٠٤ كبلدان ذات دخل متوسط أعلى. وتعد البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٨٢٦ دولار و ٢٥٥ ٣ دولار بلدانا ذات دخل متوسط أدنى. والبلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقل من ٨٢٥ دولار هي بلدان الدخل المنخفض. وبقية البلدان هي أقل البلدان نموا. وتقوم عمليات الاحتساب المعروضة أعلاه على أساس المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة ولا تشمل التبرعات المتعددة الأطراف لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ولا تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية غير المخصصة حسب مستويات الدخل.

(١٨) شهدت حصة بلدان الدخل المنخفض المتوسط الأدنى زيادة كبيرة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٥ (٣٩ في المائة و ٥٣ في المائة من المجموع) نظرا لعملية تخفيف أعباء ديون العراق ونيجيريا.

الاقتصادات ذات الدخل المتوسط تملك المعارف والخبرات التي يمكن أن تستفيد منها البلدان ذات مستويات دخل أدنى نسبيا. وهذه مبادرة إيجابية، حيث أنها ستعمل على تنشيط التعاون فيما بين البلدان النامية. وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد الأوروبي يشترط في دوله الأعضاء الأفقر الجديدة أن تتحول إلى جهات مانحة عند زيادة مداخليها.

٥٤ - وتتركز شريحة كبيرة من فقراء العالم في البلدان ذات الدخل المتوسط مما يشير إلى أنه حتى هذه البلدان تفتقر إلى قدرات مالية ذاتية لتمويل جهودها الإنمائية. ونتيجة لذلك فهي ستستفيد أيضا من زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك من زيادة الكفاءة في استخدام موارد المعونة.

٥٥ - ولن تكفي المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل تحقيق الأهداف المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا للصعوبات التي تعرقل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، يجري الآن وضع مقترحات جديدة من أجل التوصل إلى سبل ابتكارية لتمويل التنمية وتكملة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وعموما، تشمل آليات التمويل الجديدة هذه مجموعة واسعة النطاق من السبل التي تتراوح من فرض ضرائب عالمية على الأموال العالمية والتبرعات الخاصة[١٩].

٥٦ - ومن الخصائص الإيجابية لهذه السبل كونها أدوات مزدوجة الفائدة حيث أنها في الوقت الذي تجمع فيه الإيرادات فهي توفر أيضا منافع عامة على الصعيد العالمي. ويقوم الاستخدام الناجح للسبل المالية الجديدة على كون البلدان المتقدمة تتكفل بمجمل أعباء التمويل. وذلك يفترض مسبقا أنه يتعين على البلدان النامية أن تحسّن فعالية قراراتها المتعلقة بتخصيص الأموال وإنفاقها، ومن هذا المنطلق، فإن رصد المعونة وحسن الإدارة من الشروط المسبقة لفعالية مثل هذه المساعدة.

(١٩) يرد مثال جيد على هذه المقترحات في تقرير عام ٢٠٠٤ للفريق التقني المعني بآليات التمويل الابتكارية، ''الإجراءات المتخذة لمكافحة الفقر والجوع''.

الجدول ٤

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وتوزيعها الإقليمي حسب فئات الدخل، ١٩٨٠-٢٠٠٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٠-١٩٨٥		١٩٨٦-١٩٩٠		١٩٩١-١٩٩٦		١٩٩٦-٢٠٠٠		٢٠٠١-٢٠٠٥	
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية[أ] (١+٢)	٢٦ ٩١٥,٤		٤٤ ٧٠٠,٧		٥٨ ٨٨١,٤		٥٢ ٦٢٥,١		٧٣ ١٩٩,٨	
١ - التبرع للمؤسسات المتعددة الأطراف	٨ ٦١٤		١٣ ٢١٧		١٧ ٦٣٥		١٦ ٥٠٨		٢٠ ٧٩١	
٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية (٣+٤)	١٨ ٣٠١		٣١ ٤٨٤		٤١ ٢٤٧		٣٦ ١١٦,٩		٥٢ ٤٠٩,٣	
٣ - غير المخصصة	٤ ٦٦٣		٧ ٩٧٥		١٠ ٢٥١		١٠ ٦٣٦		١٢ ٨٦٥	
٤ - المخصصة حسب مستويات دخل البلدان	١٣ ٦٣٨	١٠٠,٠	٢٣ ٥٠٩	١٠٠,٠	٣٠ ٩٩٦	١٠٠,٠	٢٥ ٤٨١	١٠٠,٠	٣٩ ٥٤٤	١٠٠,٠
أقل البلدان نموا	٤ ٧٧٧	٣٥,٠	٨ ٣٩١	٣٥,٧	٩ ٤٠٤	٣٠,٣	٧ ٧٥٢	٣٠,٤	١٣ ٣٧٤	٣٣,٨
بلدان الدخل المنخفض الأخرى	٢ ٣٨١	١٧,٥	٣ ٩٩٠	١٧,٠	٥ ٥٨٥	١٨,٠	٤ ٩٢٠	١٩,٣	٧ ٣٤٥	١٨,٦
بلدان الدخل المتوسط[ب]	٦ ٤٨٠	٤٧,٥	١١ ١٢٨	٤٧,٣	١٦ ٠٠٧	٥١,٦	١٢ ٨١٠	٥٠,٣	١٨ ٨٢٥	٤٧,٦
بلدان الدخل المتوسط الأدنى	٥ ٢٥٨	٣٨,٦	٩ ٣٧٥	٣٩,٩	١٣ ٨٢٨	٤٤,٦	١١ ٦٦٠	٤٥,٨	١٧ ٤١٨	٤٤,٠
بلدان الدخل المتوسط الأعلى	١ ٢٢٢	٩,٠	١ ٧٥٢	٧,٥	٢ ١٨٠	٧,٠	١ ١٤٩	٤,٥	١ ٤٠٧	٣,٦

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قواعد البيانات الإحصائية، ٢٠٠٧.

(أ) مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مطابق للمبالغ التي أفادت عنها البلدان المانحة. وتشمل المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية جزء غير مخصص حسب دخل البلد. وفي بعض الحالات، قد يمثل هذا الجزء أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. وتم احتساب كافة النسب المئوية فيما يتعلق بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة حسب مستويات الدخل.

(ب) تمثل مجموع المساعدة المقدمة لبلدان الدخل المتوسط الأدنى والأعلى.

لا يشمل التقسيم إلى بلدان دخل متوسط أدنى وأعلى هايتي ونيكاراغوا أو، في بعض السنوات، هندوراس، فضلا عن بعض الأقاليم غير المستقلة.

تبين أرقام عام ٢٠٠٥ الزيادات الكبيرة بصورة غير اعتيادية من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى العراق (المصّنف كبلد دخل متوسط أدنى) ونيجيريا (المصنّفة كبلد دخل منخفض). ونجمت هذه الزيادات عن عمليات تخفيف أعباء الديون التي يتولاها نادي باريس.

٥٧ - ولا تعتمد الأدوات الجديدة حصرا على تحويل أموال لا يُطلب سدادها من بلدان مانحة متقدمة إلى بلدان نامية متلقية، أي على الوسيلة التقليدية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى سبيل المثال فإن الضرائب العالمية، تقتضي مشاركة كل من البلدان المتقدمة والنامية في زيادة الإيرادات. وستظل البلدان النامية بلدانا متلقية، غير أنه في ظل هذا المخطط

الجديد، فإن كلا من البلدان المتقدمة وبلدان الدخل المتوسط النامية ستصبح جهات مانحة، مما سيؤدي إلى زيادة التركيز على العلاقات فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكذلك على التعاون فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، تُعد مهمة تأمين التمويل اللازم لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية، مسؤولية مشتركة للاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء[٢٠].

٥٨ - وعلاوة على ذلك فقد شدّدت البلدان على ضرورة تحسين تنسيق المعونات التي تقدمها الجهات المانحة والمواءمة بين الجهات المانحة بشأن إستراتيجيات وأولويات المعونات. ولهذه الغاية تم في عام ٢٠٠٣ تشكيل فريق عمل تابع للجنة المساعدة الإنمائية معني بالفعالية. وقد وضع فريق العمل المذكور خمسة موضوعات متصلة بفعالية المعونة، بما في ذلك: رصد إعلان باريس والإدارة المالية العامة والإدارة من أجل تحقيق نتائج إنمائية، والمشتريات وعدم مشروطية المعونات. وفي عام ٢٠٠٥ وضع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عدة مؤشرات لرصد التقدم المحرز من أجل تحقيق أهداف عام ٢٠١٠. وحددت الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٦ بشأن رصد إعلان باريس ستة من مجالات اهتمام صانعي السياسة، هي: (أ) تحسين مشاركة البلدان في عملياتها الإنمائية، و (ب) تحسين استخدام الميزانيات الوطنية، و (ج) تحديد البرامج ذات الأولوية لتنمية القدرات، و (٤) تحسين كفاءة تقديم المعونة، و (هـ) تحسين أطر تقييم الأداء وزيادة استخدامها، و (و) وجوب اتفاق البلدان والجهات المانحة على جدول أعمال مشترك.

٥٩ - ويشمل الامتثال لهذه التوصيات تركيز المعونة على تحسين عملية الحوكمة في القطاعين العام والخاص وإيجاد قاعدة أفضل للبنى الأساسية والإقرار بالصلة بين الأمن والتنمية.

سادسا - الديون الخارجية

٦٠ - تبين أن تراكم الديون بشكل مفرط ضار بالنمو والرفاه. وتشمل عواقب ذلك، في جملة أمور، عدم اليقين، والزيادات في تكاليف التمويل، وتوقع ارتفاع الضرائب، ونزوح الاستثمارات العامة والخاصة، وآثار وطأة الديون على معدّل العائد[٢١].

---

(٢٠) تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، بما فيها تركيا وجمهورية كوريا والصين والهند وبعض البلدان المنتجة للنفط، تقدم بعض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن على نطاق أقل (٤ في المائة من مجموع عام ٢٠٠٥)

(٢١) انظر ر. بلافي، الدين العام والإنتاجية: صعوبة السعي نحو النمو في جامايكا، ورقة عمل صندوق النقد الدولي WP/06/235 (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

٦١ - وفي ضوء هذا كلّه، ركّزت المبادرات المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على التخفيف من أعباء خدمة الديون عن طريق الإعفاء من جزء منها ووضع إطار زمني أطول أمدا من أجل تسديد الباقي. كما طُرح اقتراح أحدث عهدا، وهو مبادرة التخفيف من الديون المتعددة الأطراف وتدعو إلى الإعفاء من الديون المدفوعة قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من قبل صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وقبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من قبل المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، إذا لم تكن غير مسددة وقت أهلية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت نقطة الإنجاز. كما ينبغي أن تكون البلدان غير المصنّفة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي يكون دخل الفرد فيها أقل من ٣٨٠ دولارا أمريكيا مؤهلة للتخفيف من ديونها لدى صندوق النقد الدولي. وجميع البلدان التي دخلت مرحلة ما بعد الإنجاز مؤهلة للإعفاء بموجب مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف من ديون المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي وديون مصرف التنمية الأفريقي.

٦٢ - ويُتوقع أن تؤدي المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف إلى تخفيض أرصدة الديون للبلدان التسعة والعشرين الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار، بمقدار ٩٠ في المائة. كما يُتوقع أن تنخفض معدّلات ديونها بمقدار يزيد عن النصف.

٦٣ - وتُظهر القرائن العملية المتوفرة أن أرصدة الديون قد انخفضت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ والفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ من ١٥٠ في المائة حتى ١٠٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما انخفضت أعباء الديون عن كاهل جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنحو ثلاث نقاط مئوية من الدخل القومي الإجمالي بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ و ١٩٩٦-٢٠٠٠ (وتشمل الفترة الأخيرة منهما السنوات الأربع الأولى التي أعقبت انطلاقة المبادرة الأولى المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون). وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥، أدى تحسين المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيض أعباء خدمة الديون بنحو نقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول ٥).

٦٤ - وبالإضافة إلى هذا، وسَّعت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف من نطاق المبادرة لتشمل عددا أكبر من البلدان المستفيدة. وعلاوة على ذلك، أصبحت مبادرات تخفيف الديون وسيلة هامة لنقل الموارد إلى البلدان

الأكثر فقرا. وتُبين آخر المعلومات المتوفرة أن نقل الموارد من خلال هذه القناة ازداد من ٩ بلايين دولار إلى ١٨ بليون دولار بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤[٢٢].

٦٥ - وأخيرا، فقد انضمت بلدان نامية أيضا إلى مبادرة تخفيف الديون، بوصفها جهات مانحة. والموقف الآن هو أنه يوجد حاليا ٥٧ بلدا ناميا تشترك في مبادرات تخفيف الديون غير التابعة لنادي باريس. وتشمل هذه البلدان ١٢ من البلدان المنخفضة الدخل، و ١٩ من البلدان المتوسطة الدخل الأدنى. أما البلدان الباقية فينتمي معظمها إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل.

٦٦ - ومن هذه البلدان، هناك ستة بلدان نامية فقط (وهي من بلدان الدخل المتوسط الأعلى وبلدان الدخل المرتفع) قد أوفت تماما حتى الآن بالتزاماتها المتعلقة بتخفيف الديون. كما تتركز مبادرات تخفيف ديون البلدان النامية على عدد قليل من البلدان المدينة (نيكاراغوا، وموريتانيا، وموزامبيق، وجمهورية تنزانيا المتحدة). ويبلغ نصيب هذه البلدان الأربعة على التوالي ٤٢ في المائة، و ٤ في المائة، و ٨ في المائة، و ٦ في المائة من مبادرات تخفيف ديون البلدان النامية. أما المبادرات الباقية فتوزع على ٢٥ بلدا.

٦٧ - بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن التخفيضات في أعباء الديون كانت قليلة الأثر بالنظر إلى أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد طُبقت بادئ ذي بدء على مستويات الديون التي كانت مرتفعة للغاية حسب المعايير الدولية وكان من الصعب جدا إن لم يكن يستحيل سدادها. وبالإضافة إلى هذا، فهناك فارق شاسع في الدرجة التي تمكنت فيها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خفض معدّلات أرصدة ديونها ونسب خدمة ديونها.

(٢٢) البنك الدولي، منشورات مجموعة التقييم المستقلة ''تخفيف الديون من أجل أفقر الفقراء: استكمال تقييم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون'' (نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

الجدول ٥

أرصدة الديون، وخدمة الديون، والمِنح، كنسب مئوية من الدخل القومي الإجمالي، ١٩٨٠-٢٠٠٥

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

(متوسطات)

	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٥
أرصدة الديون	٩٥,٢	١٤٩,٨	١٢٥,٢	١٠٧,٥	٩٦,١
خدمة الديون	٦,٢	٨,٣	٥,٣	٤,٠	٣,٠
المنح	٦,١	١٤,٠	٩,٣	١١,٤	١٠,٧

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التمويل الإنمائي العالمي، ٢٠٠٧.

٦٨ - وأخيرا لا بد من التمييز بين تخفيض الديون والقدرة على تحمل الديون ولا بد من الاعتراف بأن التخفيف من الديون ليس شرطا كافيا من أجل القدرة على تحمّل الديون. فالموقف الآن هو أن حالة الديون قد تدهورت في ١١ بلدا من أصل ١٣ من بلدان ما بعد الإنجاز وفي ٨ بلدان من هذه البلدان تجاوزت معدّلات الديون العتبات المقررة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[٦].

سابعا - معالجة المسائل النظامية: تعزيز التجانس والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

٦٩ - تشمل خصائص العولمة المالية ما يلي: (أ) ازدياد التعرض الخارجي للبلدان (معاملات عبر الحدود بالسندات والأسهم ارتفعت من ٩ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٢١٣ في المائة عام ١٩٩٧ في الولايات المتحدة؛ ومن ٨ في المائة إلى ٩٦ في المائة في اليابان؛ ومن ٧ في المائة إلى ٢٥٣ في المائة في ألمانيا؛ ومن ٥ في المائة إلى ٣١٣ في المائة في فرنسا؛ (ب) وطمس الخط الفاصل بين الوسطاء الماليين والنواتج المالية؛ (ج) تحول محور النظام المالي الدولي من الصيرفة إلى الأسواق (نمو متضاعف في سوق المشتقات)؛ (د) زيادة ملموسة في الكمية والحجم المتوسط للمعاملات المالية مما أدى إلى ''طفرة في حجم المدفوعات المحلية والدولية''؛ (هـ) توسع نطاق مؤسسات الاستثمار[٢٣].

(٢٣) أ. لا مفالوسي (٢٠٠٠)، الأزمة المالية في الأسواق الناشئة (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل).

٧٠ - وتؤكد العولمة المالية الصلات الحقيقية والمالية الأمتن عبر البلدان والمناطق. وهذه الصلات يمكن أن تسهل نقل المعلومات والمعارف والتفاعل الإيجابي وتسهم في زيادة الإنتاجية، والرفاه، والنمو. كما يمكنها أن تصبح صمام الأمان في حالة انتقال الصدمات، أو العدوى، أو الحركة المشتركة.

٧١ - وهكذا أدى توثيق التكامل والحالة العالمية الراهنة إلى تغيير الحيز المتاح لإجراءات السياسة الوطنية، وأكّد في الوقت ذاته الحاجة إلى تنسيق مبادرات السياسات وتعزيز تحسين الآليات التنظيمية الراهنة.

٧٢ - ومن المبادرات التنظيمية، شرعت البلدان في تنفيذ الترتيبات من أجل إطار عمل منقّح لكفاية رأس المال. فإطار عمل بازل الثاني لكفاية رأس المال (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) يسعى إلى تحسين القدرة التنظيمية للمؤسسات المصرفية الوطنية وإلى تحسين قدرتها على إدارة المخاطر. وتحقيقا لهذا الغرض، فهو يسعى إلى توفير إطار عمل تطلعي وإلى مزيد من تنسيق متطلبات رأس المال التنظيمية بحيث تتواءم مع الأخطار الكامنة التي تواجهها المصارف. ويُتوقع تنفيذ إطار عمل بازل الثاني بنهاية عام ٢٠٠٧.

٧٣ - كما وافقت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اجتماعات ربيع ٢٠٠٦ على إنشاء عملية جديدة للمشاورات المتعددة الأطراف بشأن مسائل ذات أهمية شاملة. وقد ركّزت المشاورة الأولى التي شاركت فيها الصين وبلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، على الاختلالات التي تشكل تحديا كبيرا للإدارة الدولية لسياسة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية.

٧٤ - كما أُحرز تقدم في بعض المجالات بشأن إدراج آراء ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات اتخاذ القرارات الدولية. والبلدان النامية موجودة وناشطة في جولة الدوحة الحالية للمفاوضات التجارية. وهناك العديد من المجموعات المختلفة التي تمثل مصالح البلدان النامية بما فيها مجموعة العشرين، ومجموعة الثلاثة والثلاثين، ومجموعة البلدان النامية المعروفة باسم ''ناما ١١''، ومجموعة أقل البلدان نموا.

٧٥ - كما اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قرارا لإصلاح نظام الحصص والتصويت. والهدفان الرئيسيان للإصلاح هما ضمان أن يتجلى في توزيع الحصص الوزن والدور الاقتصاديين للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تعزيز صوت البلدان المنخفضة الدخل. وهناك اتفاق عام على أن إصلاح إدارة صندوق النقد الدولي يتّسم بأهمية قصوى بالنظر إلى أن مسألة إبداء الرأي والتمثيل هي في صلب مصداقية الصندوق كمؤسسة دولية تشرف على استقرار النظام العالمي. ومن شأن إعادة توزيع النفوذ

في إطار صندوق النقد الدولي أن تنسجم أيضا مع المهمة المتغيرة لتلك المنظمة، فيتضاءل جانب الإقراض حيث يمكن أن تتوقع الجهات المانحة بشكل شرعي نفوذا إضافيا لصالح ازدياد جانب إدارة وتنسيق نظام النقد الدولي الأعم حيث ينبغي أن تتمتع جميع البلدان بصوت متساو.

٧٦ - ويعد بناء المؤسسات الإقليمية الفعّالة أمرا رئيسيا لضمان التجانس والتنسيق والتعاون في المؤسسات الإقليمية لتعزيز السياسات الاقتصادية المستدامة والمنصفة. كما أن دعم واستقلالية وكفاءة المؤسسات الإقليمية والعالمية سيؤدي في مجموعه إلى توسيع نطاق الحوكمة بشأن المسائل الجوهرية، بدلا من الاستمرار في الاعتماد المفرط على مجموعة محدودة من البلدان.

ثامنا - مواصلة المشاركة

٧٧ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٥/٢٠٠٦ بدعم من مكتب تمويل التنمية في الأمانة العامة، من رئيس المجلس، في جملة أمور، أن يشرع، وفي إجراء مشاورات مع أطراف شتى منها جميع أصحاب المصلحة من المؤسسات الكبرى، بشأن كيفية تعزيز أثر الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويعالج هذا الاجتماع الرفيع المستوى أربعة مواضيع تشمل ما يلي: (أ) الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ (ب) رأي ومشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز؛ (ج) وتحقيق جدول أعمال الدوحة للتنمية: الاستخدام الفعّال لسياسات التجارة والاستثمار؛ (د) وفعالية المعونة والتمويل المبتكر لأغراض التنمية. ومن المهم للغاية تعزيز المشاورات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون المالي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما نظم صناديق الاحتياطي الإقليمية، ومصارف التنمية.

٧٨ - وقد اضطلعت اللجان الإقليمية بدور قيادي في تنظيم الأنشطة الإقليمية لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، ٢٠٠٢). وزادت هذه الأنشطة الوعي بين الدول الأعضاء بشأن مقاصد وأهمية الأهداف التي يعززها توافق آراء مونتيري والحاجة إلى اعتماد سياسات ولوائح من أجل التنمية المستدامة للبلدان النامية، بما في ذلك تعزيز التمويل الإنمائي لتحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.